ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Stages of Development of French-Egyptian Economic Relations (1981-2011)

Sabah Raha Jarbiu Al-Shimari

Sami Saleh Mohammed AL-Sayyad

* *Corresponding author: E-mail* :
asbah909@gmail.com
07701686568

***Keywords*:**
Economic development
industrial agreements
joint stock companies
French projects
taxes-exports.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received
Received in revised form
Accepted
Final Proofreading 20 Apr 2025
Available online 22 Apr 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Economic relations between countries have a major impact on the development of other aspects of relations, as it is considered the most important aspect, because of its direct impact on the political and social aspects. Economy has a direct impact on the lives of the population and the national security of countries and it has a direct impact on the relations of countries among themselves.

This research aims to identify the nature of economic relations between the two countries through a quick review of the nature of economic relations, as the economic relations between the two countries witnessed multiple stages, starting with the first steps taken by the Egyptian government, which was known as the policy of economic openness.this is done in order to raise the Egyptian economy, get rid of foreign debts, work to increase production to meet the shortfall in the needs of the population, work to raise the value of exports of goods and products, and work to develop the private sector in order to contribute to advancing the wheel of economic development in the country.

The research included several paragraphs, which represented the stages of development of the Egyptian economy, the most important joint projects between France and Egypt, then a review of some economic agreements related to the establishment of French-Egyptian companies, which contributed to the development of economic relations between the two countries. Industrial agreements and tax agreements were also addressed, to the extent it is related to the development of economic relations between the two countries.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.4.2025.15

مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الفرنسية- المصرية (١٩٨١-٢٠١١)

صباح رجا جربوع الشمري/ وزارة التربية/مديرية تربية نينوى
سامي صالح محمد الصياد /كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة تكريت

الخلاصة:

تعد العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات اثر كبير على تنامي بقية جوانب العلاقات الاخرى, اذ يعد الجانب الاهم ,لما له من تأثير مباشر على الجوانب السياسية والاجتماعية , كون الاقتصاد له تماس

مباشر بحياة السكان والامن القومي للدول, وذو تأثير مباشر على علاقات الدول فيما بينها.

ويهدف هذا البحث (مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الفرنسية–المصرية) الى التعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال استعراض سريع لطبيعة العلاقات الاقتصادية, اذ شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين مراحل متعددة ,بدأت مع الخطوات الاولى التي اتخذتها الحكومة المصرية والتي عرفت بسياسة الانفتاح الاقتصادي , من اجل رفع الاقتصاد المصري, والتخلص من الديون الخارجية, والعمل على زيادة الانتاج لسد النقص في احتياجات السكان,والعمل على رفع قيمة الصادرات من السلع والمنتجات, والعمل على تطور القطاع الخاص لاجل المساهمة في دفع عجلة التطور الاقتصادي في البلاد .

وقد اشتمل البحث على فقرات عده تمثلت في مراحل تطور الاقتصاد المصري, واهم المشاريع المساهمة بين فرنسا ومصر ثم استعراض بعض الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بتأسيس الشركات الفرنسية المصرية ,والتي اسهمت في تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين, كما تم تناول الاتفاقيات الصناعية, واتفاقيات الضرائب, بقدر ما يتعلق الامر بتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

التطور الاقتصادي– الاتفاقيات الصناعية –الشركات المساهمة–المشاريع الفرنسية–الضرائب–الصادرات

المقدمة:

تناول البحث (مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الفرنسية –المصرية) , المستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة (العلاقات الفرنسية المصرية ١٩٨١–٢٠١١) جانب من العلاقات الاقتصادية بين البلدين ,لما لها من اثر كبير في تطور العلاقات الفرنسية المصرية على المستويات الاخرى.

وقد تم تقسيم البحث الى عدة فقرات مهمة , كان في مقدمتها مراحل تطور الاقتصاد المصري, بما يسهم في دعم الاقتصاد المصري, واتاحت الفرص في سبيل انعاش الاقتصاد من خلال الاتفاقيات , والاستثمارات,وتطوير الخطوط الانتاجية,وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي,كما تم تناول اهم المشاريع الفرنسية المصرية لاسيما الخاصة بتأسيس الشركات الفرنسية المصرية المساهمة,من خلال استعراض مجموعة من الشركات التي اسست لذالك الغرض, والتي اسهمت بشكل كبير في دعم العلاقات الاقتصادية على كافة الاصعدة الاقتصادية بين البلدين, كما تناول البحث بعض المشارع الفرنسية في مصر ,فضلا عن الاتفاقيات الصناعية المعقودة بين البلدين والتي كان لها دور كبير في تطور المجال الصناعي المصري, وزيادة الانتاج, وتطوير خطوط التصنيع, فضلا عن ذلك فقد تناول البحث اتفاقيات التجنب الضريبي بين فرنسا ومصر والتي اسهمت في تشجيع حركة التبادل التجاري بين البلدين.

وقد استخدم الباحث العديد من المصادر التي اسهمت في دعم البحث بالمعلومات القيمة.

اولاً: مراحل تطور الاقتصاد المصري

شهدت السياسة الاقتصادية المصرية مراحل متعددة في سبيل تطوير الاقتصاد المصري, اذ كانت الخطوة الاولى هي سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية عام ١٩٧٤ (سهام محمد محمد بصل,٢٠١٨,ص٤٨) , فضلا عن العمل على التخلص من الديون الخارجية , والعمل مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين على تسريع سياسة الانفتاح الاقتصادي , والتوسع المالي عبر توظيف فئات عديدة في القطاع العام والخاص, وتقديم المعونات المالية , ومن ثم تبني ادخال اصلاحات جدية في القطاعين العام والخاص , وتحقيق نمو مستدام , والعمل على استقرار اقتصادي من خلال رفع الاحتياطي من العملة الاجنبية , وزيادة الصادرات من السلع التجارية والمنتوجات الزراعية , وتطوير السياحة , وقد جاءت النتائج واضحة في حجم الصادرات اذ سجلت معدل ارتفاع ونمو خلال الاعوام (١٩٨١-١٩٩٠) بقيمة ٦,٨ مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت ٣% (رضا البدوي,٢٠٢٣,ص٩٢).

بعدها واصلت الصادرات المصرية ارتفاعها خلال الاعوام (١٩٩١-٢٠٠٠) من عشرة مليارات ومئتان وسبعون مليون دولار عام ١٩٩١م , الى ستة عشر مليار ومئة وسبعين مليون دولار مليار دولار عام ٢٠٠٠م, وبزيادة تقدر ب(٥٨%), اذ بلغ متوسط قيمة الصادرات خلال عقد التسعينيات (١٣,١٨%) ,وبمعدل نمو بلغ (٥%) , بعدها عاودت الصادرات المصرية ارتفاعها خلال الاعوام (٢٠٠١-٢٠١٠) من تسعة عشر مليار وتسع مئة مليون دولار عام ٢٠٠١م, الى سته واربعون مليار وسبعمائة وخمسون مليون دولار عام ٢٠١٠م, وبزيادة بلغت ١٧٧%, وبمعدل نمو (١٢%) , اذ بلغ متوسط قيمة الصادرات ٣١,٨٨% (رضا البدوي, المصدرنفسه,ص٩٣) ,بينما انخفضت نسبة الصادرات قليلا عام ٢٠١١, اذ كانت نسبتها احدى عشر بالمئة (محمد فؤاد محمد واخرون,٢٠٢١,ص٥٢).

كذلك عملت مصر مع الدول النامية من خلال اهتمامها بقضايا التجارة والمساهمة الفاعلة في انشاء العديد من المنظمات والمجموعات الخاصة بالدول النامية مثل (منظمة الانكتاد UNCTD, اسست عام ١٩٦٤م في الامم المتحدة ,تتعامل بالتجارة والتنمية لدعم الدول النامية), ومجموعة السبع وسبعون , ومجموعة الخمسة عشر (علي سليمان ومحمد راشد,٢٠٠٥,ص١٥٢), فضلاً عن توقيع مصر على اتفاقية منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م, والعمل على احياء فكرة السوق العربية المشتركة والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٨ (علي سليمان ومحمد راشد ,ص١٥٦), كما اسهمت الحكومة المصرية بالعمل الجاد في اصلاح الاقتصاد من خلال اتباع عدة خطوات منها , زيادة الانتاج المحلي والذي شهد ارتفاع

ملحوظ من ١,١% عام ١٩٩١م الى ٦,١% عام ١٩٩٩م (رانيا علاء الدين احمد واخرون, ٢٠٢٠,ص١٩) ,وذلك نتيجة زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر ؛الذي اسهم في زيادة النشاط الاقتصادي المصري, فضلاً عن اتباع مصر لسياسة انكماشية(اجراءات اتخذتها الحكومة للحد من التضخم), والتوقف عن اصدار اوراق نقدية لتمويل الموازنة العامة , وانخفاض سعر الفائدة وبالتالي انخفاض التضخم بشكل كبير, واحداث استقرار في العملة الوطنية , وتخلص مصر من جزء كبير من ديونها الخارجية , ومع بداية الالفية الثانية بدأت الحكومة بتبني نظام شامل للاصلاح الاقتصادي من خلال اصلاح التشريعات الاقتصادية المرتبطة بالضرائب الكمركية , وقانون الضرائب ,وزيادة التنافس على المنتج المحلي,مما ادى الى زيادة الانتاج من ٢,٤% عام ٢٠٠٠ الى ٧,٢% عام ٢٠٠٨ (زينب فؤاد عبداللطيف ابراهيم,٢٠١٩,ص٧٥).

يتضح من خلال ما سبق مدى فاعلية الاصلاح الاقتصادي ومراحل تطوره في مصر من خلال الاجراءات والقوانين التي سنتها الحكومة المصرية والتي كان لها دور في تطوير الاقتصاد بشكل عام, اذ تمكنت مصر من التخلص من اغلب ديونها الخارجية , ورفع مستوى الانتاج وتطوير القطاعين العام والخاص , وزيادة قيمة الصادرات ,رغم ان المعالجات كانت مرحلية كون الاقتصاد المصري يعاني من مشاكل زيادة السكان , ومحدودية مصادر الدخل .

ثانياً: المشاريع الفرنسية المساهمة في مصر:

ارتبطت مصر بعلاقات اقتصادية متميزة مع اغلب الدول الاوربية بشكل عام ومع فرنسا بشكل خاص منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين , اذ تطورت بشكل كبير على كافة الاصعدة الاقتصادية سواء التبادل التجاري , او المساهمات الفرنسية في المشاريع المهمة داخل مصر , او من خلال القروض والمنح والتسهيلات الائتمانية , والتي عززت بالمعاهدات التي عقدت بين البلدين(جلال امين ,٢٠١٢,ص١٠٤-١٠٥).

فضلا عن المساهمات الفرنسية في اقامة المشاريع الحيوية الكبيرة في مصر والتي يأتي في مقدمتها مشروع مترو القاهرة ,كما عقدت بين البلدين عدة اتفاقيات في مجالات عديدة سواء في المجال الزراعي او الصناعي او الخدمي , والعمل على تحسين البنية التحتية في مصر من خلال النهوض بالجانب الاقتصادي وعلى كافة الاصعدة , فضلا عن التعاون المالي وتقديم المعونات المالية من اجل اقامة المشاريع المهمة (Fath Allah,1999,p16؛ مصطفى منجوش,٢٠٠١,ص١٤٣).

وقد وقع البلدان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتي تصب في تطور العلاقات الاقتصادية بينهما , وقد كان للاتفاقيات التي تجيز انشاء الشركات المساهمة الفرنسية-

المصرية الحصة الاكبر , اذ بدأ البلدان منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين العمل لاقامة شركات فرنسية مصرية تسهم في تطور العلاقات الاقتصادية , وتنمية البنى التحتية في مصر بصورة خاصة , وسوف نستعرض اهم الاتفاقيات الخاصة بهذا الغرض بشكل مفصل .

ثالثاً: الاتفاقيات الخاصة بتأسيس الشركات الفرنسية-المصرية المساهمة:

يعد العمل المشترك بين الدول من اسس تطور العلاقات الاقتصادية ,وتأتي الشركات المساهمة لرفع المستوى الاقتصادي من خلال زيادة التبادل التجاري ,والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات , وتطوير الاقتصاد على كافة الاصعدة , لذلك حرصت الدولتان(فرنسا ومصر) على تأسيس شركات مساهمة تدعم العلاقات الاقتصادية , وتكون قادرة على تطوير الاقتصاد والتغلب على العقبات , وقد كانت العلاقات الاقتصادية جيدة بين مصر واوربا بشكل عام ومصر وفرنسا بشكل خاص , وكان الدعم كبير للقطاع الصناعي اذ وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الاوربي بدعم فرنسي نصت على تطوير (خمسة الاف) مصنع في عام ١٩٩٨م (صلاح الخير,٢٠١٨,ص٨٧), اذ قدم الاتحاد الاوربي مئتان وخمسون مليون يورو, على ان تساهم مصر بمبلغ (مئة وثلاثة) مليون يورو وفق مبدأ الشراكة بينهما ,وكان الغرض منها ربط السوق الصناعية المصرية بالسوق الاوربية, وهذا ما يضمن زيادة الصادرات الصناعية المصرية من الالات ,ومعدات ,وتكنلوجيا, وغيرها من السلع المصنعة في مصر, مما يؤدي بالتالي الى استرداد دول الاتحاد الاوربي للمنحة التي قدمتها لمصر عن طريق ما تحصل عليه من سلع ومنتجات تصدرها الاخيرة لفرنسا او دول الاتحاد الاوربي الاخرى, بعدها بدأت مصر تعمل لتطوير شركاتها الصناعية في كافة المجالات, وعلى ضوء ذلك أسست عدة شركات فرنسية- مصرية في مجالات الزراعة , والاتصالات والمواصلات, الصناعة , والتجارة, والتي سنذكرقسم منها وكالاتي:

أ-الشركات الفرنسية المصرية للصناعات الغذائية (ش.م.م

أسست تلك الشركة بترخيص من مجلس الوزراء المصري عام ١٩٨١(ملفات رئاسة الوزراء المصري ,قرار وزير التخطيط المصري,رقم٢٠١, ١٩٨١),اذ اشار الترخيص الى تأسيس الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية برأس مال قدره **مليون وخمسمائة واربعون** الف جنيه مصري , على ان يسدد نصفه بالدولار والنصف الاخر بالجنيه المصري , وبمساهمة مصرية قدرها (٥٠%) ,واكدت المادة الثانية من الاتفاقية على انشاء كافة الصناعات الزراعية الغذائية بأستخدام احدث الوسائل التكنلوجية المتقدمة , وتسويق منتجاتها محليا وعالميا, كما اكدت المادة الثالثة من الاتفاقية على ان لا تمنح الشركة أي احتكار, او امتياز في مصر, والغاية من ذلك كي لا تفرض الشركة أي شروط على الموظفين المصريين ,

فضلا عن عدم قدرتها على احتكار الاسواق سواء في الداخل او الخارج (المصدر نفسه).

وهذا يدل على حرص الحكومة المصرية على عدم اعطاء امتيازات للشركات الاجنبية او المساهمة على حساب المواطن المصري او الواقع الاقتصادي.

ومن خلال الاتفاق كان المركز الرئيس للشركة في القاهرة مع السماح لمجلس الادارة فتح فروع اخرى سواء في مصر او فرنسا ,وبالتالي تم فتح عدد من الفروع في المدن المصرية , واخرى خارج البلاد (المادة الرابعة, المصدر نفسه), كما حددت بموجب الاتفاقية مدة الشركة بخمسة وعشرون سنة , على ان يتولى ادارتها مجلس ادارة مؤلف من احدى عشر عضوا يكون للجانب الفرنسي حق ترشيح خمسة اعضاء مقابل ستة اعضاء للجانب المصري .

وهذا دليل على حرص مصر كي تكون هي المتحكم في مصير تلك الشركة ,ولا تدع لفرنسا فرصة التحكم او الاستحواذ على الشركة.

وفي المجال الزراعي وقعت مصر وفرنسا اتفاقية في مجال التعاون في تربية الماعز , اذ وقعت في الاول من شباط-فبراير عام ١٩٨٣م, بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة الزراعة الفرنسية في القاهرة (ملفات مجلس الوزراء المصري,قرار رئيس جمهورية مصر العربية,رقم ٢٢٠, ١٩٨٣) ,اذ تناولت الاتفاقية, دراسة انتاج اللبن البلدي من الماعز , ودراسة مقارنة الخصوبة وزيادة النمو , واجراء البحوث من اجل الوصول الى الضروف المثالية للتربية المكثفة , وتطبيق تكنلوجيا الانتاج من اجل سد حاجة الاسواق المحلية في البلدين , وتوفير الاستهلاك الذاتي في الارياف, وكان لفرنسا دور كبير من خلال تقديم المنح المالية لانجاح هذه الشراكة وقد كان لهذه الشراكة فوائد ومردودات اقتصادية كبيرة للدولتين معاً(احمد جابر بدران,٢٠١٥,ص١٠٩).

ب-الشركة المصرية الفرنسية لصيانة الخطوط الحديدية (اجيفرال- EGYFRAL)

أسست عام ١٩٨١م, بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر , وبين الشركة الفرنسية(تراخوه دي سيدوست) عام ١٩٨١ وعملت تحت اسم الشركة المصرية الفرنسية لصيانة وتجديد الخطوط الحديدية (أجيفرال –EGYFRAL) (ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري,قرار رقم ٢٢٣, ١٩٨١)واسست الشركة بمبلغ قدره (خمسمائة الف) جنيه مصري على ان تكون حصة مصر في الشركة (٥١%) , وكان عمل الشركة يهدف الى صيانة الخطوط الحديدية للوجه البحري في مصر ميكانيكيا , وتجديد خطوط الوجه البحري الياً, وكذلك تركيب خطوط جديدة (هذا مانصت عليه المادة الثانية من القرار ٢٢٣,المصدر نفسه).

وقد كان للشركة دور كبير في اعمال الصيانة للخطوط الحديدية وكذلك الاسهام في مد خطوط جديدة سهلت كثيرا في حركة المواصلات , فضلا عن الحصول على ايرادات مالية

كبيـــرة اســـهمت فـــي رفـــع الواقـــع الاقتصـــادي فـــي مصـــر(Youssef SABER HANNA,L,2020,p214)

مـن خـلال ذلـك نسـتنتج ان الشـركة الفرنسـية المصـرية تعـد ذات مـردودات اقتصـادية علـى البلـدين ولاسـيما مصـر سـواء مـن خـلال الايـرادات التـي تجنيهـا مصـر , ام مـن خـلال تشـغيل الايـدي العاملـة المصـرية, فضـلا عـن تطـوير طـرق النقـل وفـك الاختناقـات المروريـة وتوسـيع حركـة النقل , وبذلك تكون مصر المستفيد الاكبر من تلك الشراكة.

ج-الشعبة التجارية الفرنسية –المصرية المشتركة:

عملـت كـل مـن مصـر وفرنسـا علـى تطـوير حركـة التجـارة بـين البلـدين , مـن خـلال زيـادة قيمـة الصـادرات بـين الـدولتين , والتقليـل مـن الضـرائب المفروضـة علـى حركـة السـلع والمنتجـات الواردة والصادرة.

ونتيجـة اهميـة التبـادل التجـاري بـدأ العمـل لانشـاء شـعبة تجاريـة مصـرية فرنسـية مشـتركة لـدى الاتحـاد العـام للغـرف التجاريـة المصـرية مـع اعتمـاد لائحـة نظامهـا الاساسـي , وتـم الاتفـاق علـى ذلـك ,اذ تـم التوقيـع علـى انشـاء الشـعبة التجاريـة المشـتركة عـام ١٩٨٣م فـي القـاهرة (ملفـات رئاسـة مجلـس الـوزراء المصـري , قـرار رئـيس جمهوريـة مصـر العربيـة , رقـم القـرار ٣٨, ١٩٨٣), والاتفـاق علـى ان يكـون مقرهـا القـاهرة لمتابعـة حركـة التجـارة , وبمـا يضـمن اتسـاعها وزيـادة مردوداتهـا الماليـة بـين البلـدين, ومـن خـلال تلـك الاتفاقيـة عملـت الـدولتين علـى تفعيـل دور رجـال الاعمـال فـي البلـدين مـن خـلال زيـادة حجـم الانشـطة التجاريـة والاسـتثمارية , والتـي تكللـت فيمـا بعـد الـى انشـاء المجلـس الرئاسـي المصـري الفرنسـي فـي الخـامس والعشـرين مـن نيسـان- ابريـل عـام ٢٠٠٦ (http://www.egypt-france-business.org), وكـان هـدف المجلـس تمويـل وتـوفير فـرص العمـل , والتعـاون المشـترك فـي سـبيل تـذليل الصـعاب والعقبـات التجاريـة بـين البلـدين, التـي تـؤثر علـى نمـو نشـاط الشـركات فـي مصـر مـع تقـديم الحلـول للحكـومتين ,والعمـل علـى دعـم التعـاون الاقتصـادي والتجـاري , ونقـل الخبـرات الفرنسـية , والتكنلوجيـا الحديثـة التـي تخـدم الجانـب التجـاري بـين فرنسـا ومصـر , وقـد خـدم هـذا الاتفـاق التجـارة فـي كـلا البلـدين ,وكانـت لـه نتـائج كبيرة على المستوى التجاري بين البلدين (بن قلوش نوال,٢٠١٢,ص٢٧).

رابعاً:الاتفاقيات الصناعية:

اولـت الحكومتـان الفرنسـية والمصـرية اهميـة كبيـرة للجانـب الصـناعي , مـن خـلال تطـوير الصـناعة التحويليـة , وفـتح المعامـل وتزويـدها بـالمواد الاوليـة اللازمـة , ودعـم الشـركات الصـناعية بـالكوادر العلميـة وتبـادل الخبـرات مـع اعفـاء بعـض السـلع والمعـدات المسـتوردة مـن الخـارج مـن

الضرائب, اذ اعفيت شركات عدة من الضرائب على المواد المستوردة من الخارج والتي تتخصص في مجال تطوير الاعمال التجارية , في مجال المعدات الطبية مثل شركة(سوفيكو) الشركة الفرنسية المصرية (ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري,قرار رقم ٦٨٤, ١٩٨٢).

كذلك عملت مصر وفرنسا على تأسيس شركات صناعية مساهمة , تعمل لرفع الواقع الاقتصادي , وزيادة المردودات المالية لفرنسا ومصر, اذ ابرمت بين البلدين عدة اتفاقيات صناعية , وكان في مقدمتها الترخيص بشأن تأسيس (شركة مصر وفرنسا للالبسة) شركة مساهمة, والتي تم تأسيسها عام ١٩٨٤ بموجب قرار صادر من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية (المصدر نفسه, قرار رقم٥٣٨, ١٩٨٤), وكان الغرض من هذه الشركة انتاج وتصنيع الملابس الجاهزة للشباب والاطفال ,ويكون مركز الشركة القانوني في القاهرة , وحددت مدتها بخمسة وعشرون سنة وبرأس مال قدره ثلاثة ملايين وخمسمائة الف جنيه مصري,كما وقعت مصر وفرنسا بروتوكول بين وزارة الزراعة والامن الغذائي المصرية والصندوق القومي الفرنسي للائتمان الزراعي بفرنسا في الخامس عشر من نيسان- ابريل عام ١٩٨٥م, يهدف الى تشجيع مبادلات الصناعة الزراعية بين البلدين (المصدر نفسه, قرار رقم ٢٨٨, ١٩٨٥),اذ يقوم صندوق الائتمان الفرنسي بتقديم التمويل المالي , ويساعد شركات القطاع الخاص المصرية في مفاوضاتها مع البنوك المصرية من اجل توفير الاعتمادات المالية اللازمة بشروط مناسبة, مع تمويل القطاعات الخاصة الزراعية , من خلال بروتوكول الائتمان , فضلا عن قيام صندوق الائتمان الفرنسي بتوفير التمويل لشراء المعدات والالات الزراعية وفقا لما تطلبه وزارة الزراعة المصرية , فضلا عن تدريب الاختصاصيين المصريين في المجالات المصرفية, والزراعية , والصناعية, والادارة التعاونية مع تحمل صندوق الائتمان الفرنسي كافة نفقات التدريب للمتدربين خلال تواجدهم في فرنسا[(ملفات مجلس وزراء المصري, قرار رقم ٢٨٨, ١٩٨٥),وتم الاتفاق على تجديد البروتوكول سنويا , وقد دخل البرتوكول حيز التنفيذ اعتبارا من الخامس عشر من نيسان –ابريل عام ١٩٨٥(ملفات مجلس الوزراء المصري,قرار رقم ٢٨٨, ١٩٨٥) ,كذلك تم تأسيس الشركة الصناعية المصرية الفرنسية ووقع الاتفاق بموجب القرار الوزاري في عام ١٩٨٥(المصدر نفسه ,قرار رقم ٦١, ١٩٨٥), وكانت قد اسست برأس مال قدره مليون وخمسمائة الف جنيه مصري, وكان الغرض من هذه الشركة هو انتاج المواد الانشائية , ويكون مقر الشركة في القاهرة مع امكانية فتح مكاتب للشركة في مدن اخرى في مصر او خارجها , وحددت مدتها بخمسة وعشرون سنة , وقد بلغت نسبة مشاركة مصر فيها (٦٠%) من رأس مال الشركة(المصدر نفسه).

وهذا دليل على حرص مصر على ان تكون لها الحصة الاكبر في اغلب الشركات من اجل التحكم في مصير الصناعات المحلية .

فضلاً عن ذلك فقد عقدت مصر وفرنسا اتفاقيات عدة في المجال الصناعي سواء في مجال الصناعات الغذائية او الصناعات الانشائية, او الصناعات القطنية , وصناعة السيارات والمكائن والالات الزراعية , ففي مجال الصناعات الغذائية تم عقد الاتفاقية التعاونية المصرية الفرنسية في مجال التعبئة والتغليف , اذ تم توقيعها في باريس في الثالث والعشرين من نيسان–ابريل عام ١٩٨٥ (ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري , قرار رئيس جمهورية مصر العربية, رقم ١٤٧, ١٩٨٦).

وقد اكدت الاتفاقية على اقامة مركز في مصر للتغليف والتعليب ,وأن يكون مركزاً قوميا محايدا, مع تعهد فرنسا بتقديم الدعم الكافي في سبيل تطوير صناعة التعبئة والتغليف المصرية, وتأسيس مجمع مصانع التعبئة , والذي يشمل المعهد الوطني لتطوير التعبئة والتغليف , وتكون المعونة الفرنسية المقدمة لمصر وفق هذا الاتفاق من خلال تبادل المعلومات , وارسال الخبراء, والندوات العلمية والفنية , وتدريب الكوادر , وتطوير المهارات , فضلا عن المعونة الفنية المتمثلة بتوفير برامج فرنسية خاصة بمشاكل التعبئة ,والعمل على اختبار وتركيب وتشغيل معدات الاختبار للمعهد الوطني المصري وتمويل المعهد بقرض قدره خمسة وعشرون مليون فرنك من خلال بروتوكول تعاون بين البلدين يوقع من اجل هذا الغرض (المصدر نفسه).

من خلال ذلك نلاحظ حجم التعاون الفرنسي المصري في المجال الصناعي , وتقديم فرنسا للعديد من المنح والتسهيلات لمصر, مقابل حصولها على مصالح اقتصادية مماثلة في مصر, وهي بالنتيجة خدمة للمصالح الاقتصادية للدولتين, من خلال تمتين العلاقات بين فرنسا ومصر.

وفي السياق نفسه , كانت الشركات الفرنسية في مقدمة الشركات العالمية التي استحوذت على العديد من حصة الشركات المصرية من خلال اقرار نظام الخصخصة (ستيف هانكي,١٩٩٠,ص٩), الذي طبق عام ١٩٩١ في مصر اذ استحوذت الشركات الفرنسية على عدة شركات صناعية مهمة مثل, شركات صناعة الاسمنت من خلال الشراكة الفرنسية المصرية , وسداد فرنسا للعديد من القروض عن شركات الاسمنت المصرية في البنوك مثل شركات(الاسكندرية– وطره– والسويس) وغيرها من الشركات (ممدوح الولي,٢٠٠٦,ص٦٣).

وفي عام ١٩٩٩ تمكنت الشركة الفرنسية المصرية تحت اسم اتحاد شركات لافارج تيتان مصر وهي الشركة الاولى بأنتاج الاسمنت عالمياً, من شراء ٧٧% من شركة (بلو سيركل

البريطانية) التي كانت تمتلك ٥٠% من اسهم شركة الاسكندرية للاسمنت , وبذلك تكون شركة لافارج الفرنسية قد حصلت على ٧٥% من اسهم شركة الاسكندرية للاسمنت, وفي العام نفسه تمكنت شركة الاسمنت الفرنسية من شراء ٣٤,٦٠% من اسهم شركة السويس للاسمنت (المصدر نفسه,ص٦٦).

فضلا عن ذلك قامت شركة (فيكا الفرنسية) العالمية بشراء عشرة ملايين سهم من اسهم شركة اسمنت سيناء عام ٢٠٠٣,وطالبت عام ٢٠٠٤ بشراء اسهم اضافية من الشركة نفسها في خطوة للاستحواذ على شركة اسمنت السويس بالكامل (المصدر نفسه,ص٧٧).

يتضح من خلال ذلك بأن فرنسا هي الدولة الاولى من حيث الاستحواذ على شركات الاسمنت المصرية وفق نظام الخصخصة , وهذا يدل على حرص البلدين على تفضيل الشركات المساهمة للعمل في البلدين دون شركات الدول الاخرى, مما يزيد من توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين . ويمكن ان نلاحظ الفوائد الكبيرة التي سوف يجنيها البلدين من الشراكة مثل زيادة الانتاج, النمو الاقتصادي, تشغيل ايدي عاملة وتحسين كمية الانتاج ,انتعاش سوق الاسمنت المحلي والعالمي, رغم وجود بعض السلبيات التي تتعلق بعمل الشركات الفرنسية التي تؤثر على السوق المصري من خلال سياسة الاحتكار التي تتبعها الشركات الفرنسية خاصة التي تكون نسبة مشاركتها اكثر من الشركات المصرية.

خامساً: اتفاقيات الضرائب:

تعد الضرائب والازدواجية في تسديدها من المشاكل التي اربكت عمل الشركات المستثمرة , واصحاب رؤوس الاموال في الشركات الاجنبية الكبيرة , لذا عملت كل من مصر وفرنسا على تجنب الازدواج الضريبي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات التي أسهمت في التقليل ,او التخلص من الازدواج الضريبي , ومنع التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل وراس المال , اذ تم توقيع اتفاقية الازدواج الضريبي والبروتوكول الملحق بها عام ١٩٨٢ (ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري,قرار رئيس جمهورية مصر العربية, رقم٥٥, ١٩٨٢) والتي نصت المادة الاولى منها على " **ان تنطبق على الاشخاص المقيمين في أي من الدولتين المتعاقدتين او كليهما**" ,كما انها تطبق على ضرائب الدخل , ورؤوس الاموال التي تفرضها احد الدولتين بوساطة, اقسامها السياسية , او سلطاتها المحلية بغض النظر عن طريقة جبايتها , وتطبق الاتفاقية بالنسبة لفرنسا على(ضريبة الدخل –وضريبة الشركات وتشمل أي ضريبة تحجز من المنبع او تدفع مقدما بالنسبة لهذه الضرائب سابقة الذكر) ويشار اليها بالضرائب الفرنسية, اما مصر فتشمل (الضريبة العقارية –وضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة– والضريبة على الاجور والمكافأة , والضريبة المفروضة على الارباح التجارية

والصناعية , والضريبة المفروضة على ارباب المهن- وضريبة الدفاع والامن القومي) ويشار اليها حسب الاتفاقية بالضريبة المصرية (المصدر نفسه) ,ويستمر العمل بهذه الاتفاقية دون وقت محدد , مع ذلك بينت احدى الفقرات انه من حق احد الدولتين بعد مرور خمس سنوات ارسال رسالة عبر القنوات الدبلوماسية للدولة الاخرى لاعلامها رغبتها انهاء العمل بالاتفاقية, وفي عام ١٩٩٠ جرى تبادل للخطابات الدبلوماسية بين فرنسا ومصر تخص الاعفاء الضريبي بين الدولتين , وتم بعدها توقيع اتفاقية الاعفاء الضريبي بين فرنسا ومصر(ملفات مجلس الوزراء المصري, قرار رئيس جمهورية مصر العربية, رقم القرار ٥٧٩, ١٩٩٠).

وتم الاتفاق على الاعفاءات الضريبية الخاصة بالمساعدات المالية, والعقود المرتبطة بذالك البروتوكول والخاصة بالمتعاقدين الفرنسيين الذين يمارسون نشاطهم وفق ذاك الاتفاق, ومن اجل تخصيص التمويل لاغراض التنمية في جمهورية مصر العربية فأنه سيتم اعفاء جميع الرسوم الكمركية , او أي رسم مقرر لمصر على السلع والخدمات والمساعدات الفنية من جانب المؤسسات الفرنسية المصدرة لمصر , فضلا عن اعفاء السلع والخدمات ,ولن يتم استيفاء أي رسوم او ضرائب على(الدخل- والربح, وغيرها) من المتعاقدين الفرنسيين المشاركين في مشروعات معتمدة وفق البروتوكول الفرنسي المصري (المصدر نفسه),وان الاجراءات القانونية المطلوبة لتنفيذ هذا الاتفاق سيتم اتخاذها من قبل حكومة جمهورية مصر العربية , اذ اقر العمل بهذا الاتفاق اعتباراً من الخامس والعشرين من حزيران-يونيو من عام١٩٩١(ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري, قرار وزارة الخارجية, رقم القرار ١٠١, ١٩٩١)فضلا عن ذلك وقعت فرنسا ومصر على ملحق اتفاقية اعفاء الضرائب حيث تم التوقيع عليه في القاهرة في الاول من ايار عام ١٩٩٩(ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري,قرار رئيس جمهورية مصر العربية , رقم ٢٩٣, ٢٠٠٣)

وتم الاتفاق بين الحكومتين على الاعفاء من الضرائب مع تحديد الحالات التي تنطبق عليها الاتفاقية , فبالنسبة لمصر فأنها تشمل (الضرائب العقارية وتشمل الاراضي الزراعية ,والمباني ,والضريبة الموحدة , وضريبة ارباح الشركات , وغيرها) , اما بالنسبة لفرنسا فأنها تشمل (ضريبة الدخل , وضريبة الشركات ,والضريبة على المرتبات , وضريبة التضامن على الثروة) ويشار اليها بالضريبة الفرنسية (المصدر نفسه).

وبعد موافقة الرئاسة المصرية ومجلس الشعب المصري في السادس من نيسان-ابريل من عام ٢٠٠٤, ومن ثم تصديقها من الرئاسة المصرية في التاسع من نيسان-ابريل من عام ٢٠٠٤, دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من يوم الاول من حزيران-يونيو من عام ٢٠٠٤(ملفات رئاسة مجلس الوزراء المصري, قرار وزير الخارجية, رقم القرار ٥٧, ٢٠٠٤)ومن

خلال نظام الضرائب الفرنسي فأن الضريبة الفرنسية تسري على الاشخاص المقيمين والمواطنين , وعلى رأس المال الفرنسي , والشركات ,وضرائب على المستهلك(سيد عطيتو محمد علي, ٢٠٠٤,ص٣٣-٣٤).

وقد اسهمت الاجراءات التي اتخذتها كلا من فرنسا ومصر في مجال السياسة الضريبية على تحفيز الاستيراد والتصدير بين البلدين , اذ كان لها تأثير من خلال تحفيز التصدير لسلع معينة , والتقليل لأخرى وبحسب سياسة الدولة الاقتصادية , اذ انهم يضعون في حساباتهم اثناء اقرار الضرائب القطاعات التصديرية التي تحتاج الى دعم وتحفيز , وبما يدعم الاقتصاد القومي, فضلا عن ملاحظة الحد ,او التقليل من تصدير بعض السلع والمواد التي قد تحدث خلل في السوق المحلي(خيري عثمان فريز فرج عبدالعال ,٢٠٢١,ص٥٣٣), وتقوم الضرائب بدور كبير في دعم التصدير من خلال الاعفاءات الضريبة لبعض السلع والمنتجات ,مما يسهم في تشجيع اصحاب المشاريع على زيادة الانتاج والتصدير للخارج(رمضان صديق محمد,ص٢٩٠) (,وعملت فرنسا ومصر على منح مزايا وحوافز ضريبة للمصدرين , مثل التقليل من الضرائب , واعفاء بعض شركات التصدير , مما اسهم في زيادة الانتاج , وقدرة المنتج على المنافسة في الاسواق العالمية من حيث الاسعار , فضلا عن ذلك تخفيض الضرائب , ولاسيما المتعلقة بالحاجات الاساسية للمواطن, كما انها استخدمت الضريبة لمنع التمركز الاقتصادي في المشاريع الاقتصادية, أي الحد من اندماج الشركات مع بعضها , وجعلها قوية ومتحكمة بالسوق وبالتالي يؤدي ذلك الى رفع الاسعار والتأثير على المواطن, كما ان السياسة الضريبة تستخدم كأداة لمعالجة التخلف الاقتصادي , ومشاكل البطالة , والتضخم, فضلا عن استخدام الضريبة لتحقيق التنمية , وتشجيع الصناعات الوطنية, وحمايتها من المنافسة الاجنبية(اسماعيل فاروق كامل ,٢٠٠٩,ص٩٥), فضلا عن ذلك تسهم في تحفيز التصدير من خلال التقليل من التكاليف والاعباء الضريبية ,مما يسهم في تقليل التكلفة النهائية للسلع, وبالتالي دعم قدرتها التنافسية في السوق التجاري الدولي(خيري عثمان فريز فرج عبدالعال, المصدر السابق, ص٥٤٦).

ويبدو من خلال ذلك حجم التعاون الفرنسي المصري في مجال الازدواج الضريبي والاعفاء من الضرائب بين البلدين وهذا دليل واضح على طبيعة العلاقات الاقتصادية الجيدة وزيادة حجم التبادل التجاري وعلى كافة المستويات, كون الضرائب مرتبطة بالحركة التجارية, والتعامل الاقتصادي بين البلدين لذلك حرصت الدولتان على زيادة حجم التعامل الاقتصادي من خلال التقليل من الضرائب او القضاء عليها نهائيا.

الخاتمة والاستنتاجات:

يمكن ان نستنتج من خلال البحث ما يأتي:

١- اهمية سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة المصرية, والخطوات التي عملت على ضوئها في تطوير الاقتصاد المصرية.

٢- اهمية اتفاقيات الشراكة الفرنسية المصرية من خلال اقامة الشركات المساهمة الداعمة للعلاقات اقتصادية بين البلدين.

٣- زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ,نتيجة زيادة الانتاج لاسيما في مصر.

٤- تطور الجانب الصناعي في مصر نتيجة التعاون الفرنسي الذي اسهم في تطولر القطاع الصناعي لاسيما بعد الاتفاقيات الصناعية المعقودة بين البلدين.

٥- تسهيل حركة التبادل التجاري بين فرنسا ومصر زانتعاش حركة التجارة الخارجية لاغلب السلع والخدمات , بعد التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بالضرائب بين البلدين والعمل على رفع القيود عن السلع والخدمات بين البلدين , مما اسهم في تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

٦- تعد فرنسا المستفيد الاكبر من الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة على مصر, كونها استطاعت السيطرة على اغلب مفاصل السوق المصري, فضلاً عن حصولها على المواد الاولية من مصر بأسعار جيدة, لكن ذلك لا يعني عدم استفادة مصر بالمقابل من هذه الاتفاقيات .

٧- استطاعت مصر من دفع عجلة الاقتصاد المصري الى الامام من خلال الدعم الفرنسي لاسيما في مجال القطاع الصناعي والتجاري, مما اسهم في تجاوز مصر للعديد من الازمات الاقتصادية.

References:

(1) Siham Muhammad Muhammad Basal, Stages of Development of the Egyptian Economy from the French Expedition to the Late Twentieth Century, Journal of the Faculty of Arts, No. 12, Port Said University, 2018, p. 48.

(2) Reda Al-Badawi, the reciprocal relationship between the Egyptian trade balance and the exchange rate during the period (1971-2020): an autoregressive model with distributed lag periods (ARDL), Journal of Development and Economic Policies, Volume 25, Issue 1, 2023 Cairo, p. 92.

(3) Reda Al-Badawi, previous source, p. 93.

(4) Mohamed Fouad Mohamed Imam and others, the relationship between Egyptian exports and economic growth: an econometric study 1991-2011, Scientific Journal of Economics and Trade, No. 4, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2021, p. 52.

(5) Ali Suleiman and Muhammad Rashid, Economic Relations between Egypt and the Outside World until 2020, Al Nahda Magazine, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Volume 6, Issue 21, 2005, p. 152.
(6) Same source, p. 156.
(7) Rania Alaa El-Din Ahmed Khader and others, Egyptian Economic Development, Scientific Journal of Economics and Trade, No. 3, Cairo, 2020, p. 19.
(8) Zainab Fouad Abdel Latif Ibrahim, Achieving economic development in Egypt with a more equitable distribution of national income: a comparative econometric study, doctoral thesis (unpublished), Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2019, p. 75.
(9) Jalal Amin, The Story of the Egyptian Economy from the Era of Muhammad Ali to the Era of Mubarak, 1st edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2012, pp. 104-105.
(10) Fath of Allah, oulalou: après Barelone the Maghreb is necessary, the harmattan, paris: 1999, p. 16; Mustafa Mangoush, The Mediterranean Basin after the End of the Cold War, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Egypt, 2001, p. 143.
(11) Salah Al-Khair, Industrial Development in Cities (Reasons for the Failing Egyptian Experience 1981-2011), Arab Press Agency, Cairo, 2018, p. 87.
(12) License to establish a company, files of the Egyptian Prime Minister, Decision of the Deputy Prime Minister and Minister of Planning, Finance and Economy, Resolution No. (201), 1981.
(13) Same source.
(14) This is what is stipulated in Article Four, same source.
(15) Joint Cooperation Agreement, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Approval No. 220, 1983.
(16) Ahmed Jaber Badran, Agricultural Economics, 1st edition, Center for Jurisprudential and Economic Studies, Cairo, 2015, p. 109.
(17) Establishing a joint-stock company, files of the Egyptian Prime Minister's Office, Cabinet Resolution, Resolution No. 223, 1981.
(18) This is what was stipulated in Article Two of Resolution 223, the previous source.
(19)Youssef SABER HANNA,La politique etrangere egyptienne a legard des ETATS-Unis le role de l EconomiePolitique d ans la definition des enjeux reciproques (1981-2013) ,THESE PRESENTEE POUR OBTENIR LE GRADE DE DOCTEUR EN SCIENCE POLITIQUE, DEL UNIVERSITE BORDEAUX, 2020,P.214.
(20) Authorization to establish a joint Egyptian-French commercial division, files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Resolution No. 38, 1983, Appendix No. (1).
(21) The French-Egyptian Business Council was established in 2006, at the initiative of the French and Egyptian presidents, with the aim of strengthening economic relations between the two countries, especially in the field of trade and investment. For details, see the website http://www.egypt-france-business.org. Visiting time is 3/2/2024.
(22) Ben Qaloush Nawal, Development in the Southern Mediterranean: Realities and Horizons, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Sciences, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, 2012.
(23) Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the Prime Minister, Resolution No. 684, 1982.
(24) Establishment of the Misr France Clothing Company (joint stock company), files of the Egyptian Cabinet of Ministers, Ministerial Resolution (Ministry of Economy and Foreign Trade), Resolution No. 538, 5/13/1984.
(25) Cooperation Protocol, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Resolution No. 288, 1985.
(26) Cooperation Protocol, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Resolution No. 288, same source.
(27) Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Ministry of Foreign Affairs Resolution No. 61, 1985.

(28) Establishment of the French Egyptian Industrial Company, files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Resolution of the Ministry of Economy and Foreign Trade, Resolution No. 61, 1985, Appendix No. (2).
(29) Same source.
(30) Egyptian-French Cooperative Agreement, files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Resolution No. 147, 1986.
(31) Egyptian-French cooperative agreement, previous source.
(32) Privatization: means transferring assets and services from the public sector, which enjoys tax and political support, to private initiatives and competitive markets operating in the private sector. For details, see: Steve Hankey, Transferring Public Ownership to the Private Sector, translated by: Muhammad Mustafa Ghoneim, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1990, p. 9.
(33) Mamdouh El-Wali, The Egyptian Cement Market between Privatization and Foreign Control, The Fourth Annual Scientific Forum for the Cement Sector: An Orientalist View of the Economics of the Cement Industry in Light of the Governing Issues, Sadat Academy for Administrative Sciences, Cairo, 2006, 63.
(34)Mamdouh Al-Wali, previous source, p. 66.
(35) Same source, p. 76.
(36) Double Taxation Avoidance Agreement, files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Resolution No. 55, 1982.
(37) This is what Article Three of the Treaty stipulates, same source.
(38) French-Egyptian Tax Exemption Agreement, files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Resolution No. 579, 1990.
(39) French-Egyptian tax exemption agreement, previous source.
(40) Ministerial Decision, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Resolution of the Ministry of Foreign Affairs, No. 101, 1991.
(41) Agreement Appendix, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Approval No. 293, 2003. See Appendix No. (3)
(42) Agreement Appendix, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the President of the Arab Republic of Egypt, Approval No. 293, 2003.
(43) Ministerial Decision, Files of the Presidency of the Egyptian Council of Ministers, Decision of the Egyptian Minister of Foreign Affairs, Resolution No. 57, 2004. See Appendix No. (4).
(44) Sayed Atito Muhammad Ali, The French Tax System, Finance and Trade Magazine, Trade Club, Volume 23, Issue 292, 2004, pp. 33-34.
(45) Khairy Othman Fariz Farag Abdel-Al, Tax Policy and Its Impact on Export, Helwan Rights Journal for Legal and Economic Studies, Issue 45, Cairo, 2021, p. 533.
(46) Ramadan Siddiq Muhammad, Al-Wajeez in Public Finance, p. 290.
(47) Ismail Farouk Kamel, The financial effects of implementing the unified tax in Egypt - a comparative study with Islamic jurisprudence, his doctoral thesis (unpublished), Faculty of Law, Ain Shams University, 2009, p. 95.
(48) Khairy Othman Fariz Faraj Abdel-Al, previous source, p. 546.